

الوثيقة البرنامجية  
لتيار اليسار الثوري في سوريا



# البرنامج الانتقالي

لليسر الثوري في سوريا



## البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا

### مقدمة

تشهد بلادنا، منذ منتصف اذار ٢٠١١، سيرورة ثورية، في سياق من الثورات التي تحتاح المنطقة العربية، تهدف من خلالها الثورة الشعبية السورية الى الخلاص من الدكتاتورية، ومن اجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، و تقدم على هذا الطريق اعظم الآلام والتضحيات الكبيرة، بسبب العنف و القتل اللذين تتغول فيهما الدكتاتورية، في مواجهتها للاحتجاجات والنضالات السلمية للجماهير السورية.

وبالرغم من عظمة التضحيات هذه ووحشية العنف الدكتاتوري، فإن الجماهير الشعبية السورية مستمرة في ثورتها السلمية حتى تحقيق اهدافها المذكورة بإسقاط نظام الطغمة الحاكمة.

وان كان نافلاً التشديد على مدى الاهمية التي يوليها اليسار الثوري السوري لتحالف القوى الديمقراطية والاجتماعية عموماً في مواجهة الدكتاتورية، بما يتفق مع متطلبات النضال في المرحلة الراهنة، ومن منظور المصالح العامة و التاريخية للجماهير السورية، في سياق الدينامية الثورية المستمرة، فإن اليسار الثوري في سوريا يؤكد على أنه يتبنى الاهداف الكبرى للثورة الشعبية السورية، من اجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، و يلتزم بالانخراط في كل النضالات الجماهيرية من اجل هذه الاهداف. واذ يرى ان الدينامية الثورية تدرج في سياق بناء الديمقراطية من الاسفل، فانه لا يتوانى، في المرحلة الراهنة الانتقالية، عن تبني الدعوة الى بناء دولة ديمقراطية مدنية و تعددية. مع التأكيد على اننا نتبنى فكراً الدعوة الى اوسع أشكال الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية المباشرة، لكي تستطيع الغالبية العظمى من الناس ادارة شؤون حياتها بنفسها و مباشرة. و في الوقت نفسه، فقد برهنت الثورات العربية الجارية المتربطة، بما لا يدع مجالاً للشك، على حقيقة ارتباط النضال الجماهيري الديمقراطي، من الاسفل، بالنضال من اجل التغيير الاجتماعي الجذري، من الاسفل، أيضاً.

### تحديات السيرورة الثورية في سوريا

جاء اسم إحدى الجمع الأخيرة في سوريا تحت شعار وحدة المعارضة. ومن الواضح أن هذه المسألة باتت تشكل هاجساً شديداً للإلحاح لدى كثيرين جداً، في الساحة السورية، كما لو كانت هي الوحيدة القادرة على تسريع انهيار النظام، ووضع حدٍّ للمجازر الدموية البشعة التي يرتكبها يوماً بحق الشعب الثائر. هذا فيما لا يتوقف المطالبون بالوحدة المشار إليها أمام التناقضات الجسيمة بين أطراف هذه المعارضة ومكوناتها، ولا سيما حين نعرف أنه في حين لا تزال المجموعات الثورية، العاملة على الأرض، والتي تقود الحراك، إلى هذا الحد أو ذاك، تشدد على التزامها بالمبادئ الثلاثة المعروفة (سلمية الثورة، والرفض المطلق للتدخل العسكري الأجنبي، والإصرار على إسقاط النظام وعدم الحوار معه)، نلاحظ أن جزءاً من معارضي سلطة آل الأسد، في الداخل، مهتمون بالحوار معها، فيما أن جزءاً، أيضاً (وبالأخص من المعارضة المقيمة في الخارج) - وهذا هو الأخطر - إنما هم من أنصار عسكرة الانتفاضة الشعبية الحالية، لأجل إيجاد موطئ قدم لهم في الداخل. والأخطر، أيضاً، أنهم يجبّدون التدخل العسكري

الخارجي، ويدعون إليه. وقد بدأت تأثيرات موقفهم هذا تصل إلى الداخل، مع ظهور أصوات في التنسيقيات المحلية كانت بدأت تطرح الحماية الدولية، لتنتقل أخيراً إلى المطالبة بفرض الحظر الجوي!! أي بالتحديد الشيء نفسه الذي أدى، في ليبيا، إلى التدخل المباشر للحلف الأطلسي، مع عواقب ذلك، الأكثر من وخيمة، بالتأكيد. وهو ما يستدعي إعادة النظر كلياً بشعار الوحدة، ولا سيما بعد أن شرع يظهر أن المبادئ الثلاثة، المشار إليها أعلاه، تتعرض للانتهاك، وقد تصبح أثراً بعد عين، في الأسابيع والأشهر القادمة! ولا سيما بسبب الغضب من وحشية النظام وممارساته لأشكال من القمع لم يسبق لها مثيل في تاريخ سوريا. علماً بأن ثمة حاجة، على العكس، إلى التشهير بدعاة العسكرة - الذين يضعون القمع في طاحونة نظام يستमित الآن للمضي بالأمر إلى هذه الهاوية، وبخاصة إلى ما سوف يلازمها، على الأرجح، من اقتتال مذهبي يسعى لتفجيره بوسائل شتى، عبر تحريضه الطائفي المقيت - وبوجه أخص، إلى التحذير من مخاطر التدخل الخارجي على الثورة، وإلى إعداد المعارضة الجذرية نفسها للتصدي العملي لأي دور عسكري لاحق، على الأراضي السورية، للحلف الأطلسي، أو أي قوى رجعية عربية، أو شرق أوسطية (إسرائيل، أو تركيا أو غيرها). وذلك، بالطبع، من دون التخلي عن الموقف الحاسم، في الوقت عينه، ضد الدكتاتورية البعثية.

### بناء اليسار الثوري والمهام الانتقالية

في كل حال، إن بين أسباب هذه البلبلية، بخصوص مسألة قيادة الحراك الثوري، القائم، منذ ستة أشهر ونيف، في سوريا، سبباً أساسياً يتمثل في غياب يسار ثوري منظم، وفاعل، هناك، بنتيجة الالتحاق التاريخي، الذليل المقيت، للحركة الشيوعية التقليدية، بالنظام القائم، من جهة، وتمكن هذا الأخير عبر القمع الوحشي، من جهة أخرى، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، من سحق اليسار الثوري، بل وكل قوى المعارضة السياسية. وهو الأمر الذي يضع على أعلى جدول أعمال الثوريين، في الساحة السورية، إنتاج يسار ماركسي ثوري منظم، من خلال الانخراط، على الأرض، في أعمال السيرورة النضالية المحتدمة الآن، وفي الوقت عينه، عبر التحلق حول مهام انتقالية راهنة و مباشرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج انتقالي للمرحلة التاريخية التي افتتحتها السيرورة الثورية الجارية، سوف نورد، في ما يلي، عناصر أساسية فيه، علماً بأنه قد يتم إغناؤه، لاحقاً، بعناصر أخرى، وفقاً لتطور هذه السيرورة. هذا ويمكن أن نقدر، منذ الآن، أن نجاح الجماهير السورية في إطاحة سلطة قائمة منذ أكثر من أربعة عقود، ومدججة بكل وسائل القمع والقمهر، لن يتم بين ليلة وضحاها، وقد تطول معركة تلك الجماهير، لأجل تحقيق المطلب المنوه به، ما قد يتيح ما يكفي من الوقت - في سياق محاض ثوري لا يقتصر على سوريا وحسب، بل يشمل بلداناً عربية أخرى، وقد يشمل لاحقاً كل البلدان العربية - لأجل بناء يسار ثوري فاعل، قادر على تعبئة كادحي شعبه ومعديه، وكل المتطلعين، ضمنه، إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، على أساس البرنامج المتقدم الذي يرفعه، في مواجهة برامج القوى الأخرى، السياسية والاجتماعية. من هنا تبرز المهام الانتقالية الراهنة والمباشرة، وهي التالية:

أ. إسقاط النظام وقيام حكومة ثورية مؤقتة تعمل على:

١- تفكيك البنية الأمنية للدولة

٢- الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، على أساس التمثيل النسبي، تضع دستوراً لدولة مدنية

ديمقراطية و تعددية، على أن يكفل هذا الدستور الحريات العامة و حقوق الانسان، ويحقق المساواة التامة بين المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني او الفكري او القومي او العرقي او الجنسي... الخ، في الوقت عينه الذي يطرح فيه الأهمية القصوى للجمع بين الديمقراطيةين، السياسية والاجتماعية، والالتزام بمسعى أساسي لإنجاز المهام الوطنية والقومية، سواء منها المتعلقة بتحرير الجولان المحتل، أو تلك المتعلقة بالدعم الفعلي لنضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في العودة، وفي تقرير مصيره على كامل أرضه التاريخية.

ب. بناء اليسار الثوري في سوريا، من خلال توحيد افراده و مجموعاته، والعمل على تحويله الى قوة سياسية واجتماعية فاعلة، و تجميع مكوناته حول برنامج انتقالي، من شأن النجاح في تعبئة حالة جماهيرية واسعة حوله، ففتح الطريق أمام نضج الثورة الديمقراطية السياسية الراهنة إلى ثورة اجتماعية - وطنية شاملة، في مدى زمني غير بعيد، بالتحالف الوثيق مع قوى السيرورة الثورية، في كامل المنطقة العربية.

إن العناصر الأساسية لهذا البرنامج سوف تدرج تحت عناوين عريضة أربعة، يتعلق أولها بالحريات الديمقراطية واستقلال القضاء ونزاهته؛ والثاني بفصل الدين عن الدولة، في إطار حرية المعتقد، وضمان حقوق الاقليات القومية؛ والثالث بالوضع الاقتصادي - الاجتماعي، وتحرر المرأة؛ والرابع بالمسألتين الوطنية والقومية.

### أولاً: الحريات الديمقراطية واستقلال القضاء

منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة، في العام ١٩٦٣، جرى توجيه ضربة قاسية إلى الحريات العامة، على اختلافها، ولا سيما انطلاقاً من الهيمنة الوحادية المطلقة للحزب المذكور، التي جرى تركيزها على الدولة والمجتمع، والمعرّ عنها حالياً بالمادة الثامنة من الدستور. وهو الأمر، الذي استمر وازداد عنفاً، مع انقلاب حافظ الأسد، في خريف العام ١٩٧٠. وهو انقلاب أرسى، إلى التوتاليتارية الحزبية، السيطرة العائلية لآل الأسد. وبالطبع، ليست المادة الثامنة وحدها هي ما يجب إلغاؤه، بل كامل الدستور السوري الحالي، مع الحاجة إلى وضع دستور جديد يقيم الديمقراطية السياسية الحقيقية، فضلاً عن الديمقراطية الاجتماعية، ويطلق شتى الحريات المعروفة، ولا سيما حرية الرأي وإبدائه، وحريات المعتقد، والتجمع، والتظاهر، والإضراب، وتشكيل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات المهنية، والتنقل، وما إلى ذلك. على أن تضع هذا الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها، بصورة نزيهة، على اساس التمثيل النسبي، كل المواطنين والمواطنات، ومن ضمنهم الجنود، من دون أي تمييز بين هؤلاء الناهبين.

وفي سياق هذه العملية، فإن بين المهام التي يتضمنها هذا البرنامج، بالتالي:

حل كل النقابات التابعة للحزب الحاكم، ومن ضمنها، الاتحاد العام للنقابات العمالية، والاتحاد العام للفلاحين، والاتحاد العام لطلبة سوريا، وسائر الاتحادات الأخرى، وفتح المجال أمام إنشاء اتحادات مستقلة، في شتى القطاعات والمهن، والنشاطات الإنسانية، يكون الانتساب إليها حراً، ويتم عملها وفقاً لآليات ديمقراطية بالكامل، بعيداً من أي هيمنة مسبقة لأي كان.

أن يتوافق ذلك مع حل كل أجهزة الأمن الحالية، ومحاسبة المسؤولين فيها عن أي جرائم ضد الإنسانية، مقترفة، وإعادة بناء الأجهزة الضرورية، لحماية أمن المواطنين والمجتمع، لا لقمعهم وإذلالهم، وقهرهم، كما هي الحال، إلى الآن.

إعادة تأطير الجيش، على أسس ديمقراطية، ما يضمن أمن الوطن، ويحمي حدوده، فضلاً عن مشاركته، عند الحاجة، في حماية الأمن القومي للشعوب العربية، وفي معارك هذه الأخيرة لأجل تحررها، ولا سيما للمساهمة الفاعلة في تحرير الشعب الفلسطيني.

ولا بدّ من التشديد أخيراً، في هذا المجال، على مطلب استقلال القضاء التام، والاهتمام باستيفائه كل الآليات والشروط، التي تجعل منه قضاءً نزيهاً، ونظيف الكف، يطبق القوانين، بأمانة واستقامة وعدل، في دولة قانون حقيقية لا يُعتقل فيها الناس من دون جرم، ولا يتعرضون للتعذيب والإذلال، والقتل، في السجون، أو خارجها.

وعلى هذا الأساس، فإن بين أهم بنود برنامج انتقالي في مرحلة ثورية إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، ومحكمة مُعتقليهم، وتقديم التعويضات المادية، والمعنوية إليهم، فضلاً عن محاكمة كل المسؤولين عن جرائم بحق الشعب السوري، ولا سيما الجرائم ضد الإنسانية.

### ثانياً: الفصل بين الدين والدولة، في إطار حرية المعتقد، وضمن حقوق الأقليات القومية

إن الدين شأن شخصي و مجتمعي لا يجب ان تكون له علاقة بالدولة، لكن على الاخرة أن توفر الضمان التام لحرية المعتقد والتعبير عنه وحق ممارسة الشعائر الدينية، وعلمنة الدولة والمجتمع، مع التأكيد على مسألة الفصل التام بين الدين والدولة، بحيث يكون التشريع، في شتى الأمور، بما فيه في قضايا الأحوال الشخصية، على أساس مدني، ويتمكن المواطن/ة من تسلم أي موقع في الدولة، أو في الإدارة، على أساس المساواة التامة، ومن دون أي تمييز، ديني، أو طائفي، أو قومي، أو ما إلى ذلك.

وعلى صعيد الاقليات القومية، فإن موقفنا واضح تماماً بما يخص الحفاظ على وحدة الوطن ووحدة النضال المشترك للجماهير الثائرة. ولكن بالإضافة الى القناعة الفكرية بذلك، ندعو إلى ضمان الحقوق القومية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية و الثقافية كافة للأقليات القومية، الموجودة في سوريا، ولا سيما منها الكردية، والأشورية، والأرمنية و الشركسية.

### ثالثاً: الوضع الاقتصادي-الاجتماعي، وتحرير المرأة

لقد كان مجيء البعث للسلطة، في سوريا، في العام ١٩٦٣، بعد الخطوات الجذرية، التي اتُخذت، في مصر، رداً على الانفصال، وذلك على صعيد الملكية، حيث جرى اعتماد سياسة تأميمات مكثفة، على أساس تعزيز التوجه "الاشتراكي" للسلطة الناصرية. وهو ما ترك تأثيراً في سياسة السلطة السورية الجديدة، آنذاك، التي شددت على أنها - هي الأخرى - حريضة على اعتماد سياسة تجمع، إلى "الحرية والوحدة"، قضية البناء "الاشتراكي". لأجل ذلك، أعيد تأميم المشاريع التي كانت أعادتها حكومة الانفصال إلى مالكيها الاصليين، كما جرى خفض سقف الملكيات الزراعية، ما جذر، نسبياً، الإصلاح الزراعي، الذي كان قد تم، هو الآخر، خلال الوحدة بين سوريا ومصر. وهو ما حصل حتى في ظل حركة حافظ الأسد، المسماة بالنصححية، أيضاً، وفي المرة الأخيرة، في العام ١٩٨٠. لا بل جرى تعزيز القطاع العام، في السنوات العشر الأولى من حكم الأسد الأب، عبر بناء العديد من المصانع الحكومية، على الرغم مما رافق

ذلك من فساد منقطع النظير وسوء تنظيم كبير، أثرًا في نوعية تلك المصانع، وبالتالي، في مستوى الإنتاج وكمياته، كما الحال إجمالاً في معظم مكونات القطاع العام السوري، وذلك لصالح بيرقراطية فاسدة، أو مفسدة، مستفيدة، كان الرأس الأعلى السابق للدولة حريصاً منذ بداية عهده على تشجيعها، بأشكال شتى، على سلوك هذا الطريق.

وسوف يستمر هذا المنحى سائداً حتى العام ١٩٩١، حين صدر القانون رقم ١٠، المسمّى قانون تشجيع الاستثمار، الذي أتاح توظيف الأموال التي جمعتها تلك البيروقراطية من نهبها ملكية الدولة عموماً، والشعب السوري، بالتالي، في مشاريع خاصة، فضلاً عن توظيف رساميل أجنبية في هذه المشاريع. ما أتاح نمواً واضحاً للقطاع الخاص مذكاً على حساب القطاع العام. وهو ما جرى تنويعه، في السنة الماضية ٢٠١٠، خلال المؤتمر العاشر لحزب البعث، بالتخلي عن اللغو القديم، بخصوص "الاقتصاد الاشتراكي"، لصالح الحديث الصريح عن اعتماد ما سُمّي "قانون السوق الاجتماعي". وهو القانون الذي سرّع من اتجاه النظام للمزيد من محاصرة المصانع الحكومية، وشتى مشاريع القطاع العام الانتاجية، بحيث تبدو خاسرة، في نهاية المطاف، ويتم بيعها للقطاع الخاص، أو إشراك هذا الأخير في ملكيتها، وإدارتها، بعد أن كان وُضع حدّاً لاحتكار القطاع العام في العديد من قطاعات الإنتاج، انطلاقاً من القانون رقم ١٠، المشار إليه أعلاه. وسوف يترافق ذلك، لاحقاً - ولا سيما بعد وصول بشار الاسد إلى السلطة - مع تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، ومع إشاعة تأسيس المصارف الخاصة، بما فيها فروع المصارف الأجنبية.

هذه السياسة انسحبت، أيضاً، لصالح رأس المال، لتشمل الزراعة، عبر صدور قانون صيف العام ٢٠٠٩، الذي رفع سقف الملكية الزراعية، بشكل ملحوظ، ومن ذلك لأجل تسهيل تبييض أموال العديد من شاركوا، ويشاركون، في نهب الدولة والشعب السوريين، عبر شرائهم مساحات كبرى من الأرض، سواء من المزارعين الصغار المعدمين، أو من الدولة. وهو ما ينعكس مزيداً من الإفقار والبؤس على الملايين من أبناء الشعب، الذين يضطرون للهجرة، سواء المؤقتة، أو الدائمة، حين يتمكنون، أو للزوح إلى ضواحي دمشق و المدن الكبرى الأخرى، بحثاً عن العمل، هم الذين يواجهون ارتفاعات حادة في أسعار المعيشة ازدادت عواقبها تفاقماً، ولا سيما بعد أن وضعت الدولة حداً لسياسة الدعم التي كانت معتمدة سابقاً، كما يواجهون أيضاً نسبة بطالة تزعم الإحصاءات الرسمية أنها لا تتجاوز الـ ١٩٪، فيما هي أعلى من ذلك بكثير (يعتقد البعض أنها لا تقل عن الـ ٣٠٪)، وربما هي من بين أسوأ النُسب، في العالم، وبخاصة في صفوف الشبيبة، التي تشارك، اليوم، بالتالي، في الثورة التي نحن بصدها.

وهو وضع تتحمل المرأة السورية عواقبه بصورة مضاعفة، بسبب غياب المساواة الفعلية، في السوق، بينها وبين الرجل، عدا كونها تعاني، بوجه خاص، في الأساس، مشكلة يوم العمل المزدوج (حين تنجح في العثور على عمل)، أي العمل في المنزل وخارجه، في آنٍ معاً.

إن المهام البرنامجية الانتقالية، التي يطرّحها الثوريون السوريون، رداً على هذا الواقع، إنما هي التالية:

- أ- اعتماد السُّلم المتحرك للأجور، مع رفع الحد الأدنى للأجور الحالية إلى ٢٥ ألف ليرة سورية، شهرياً.
- ب- وقف الخصخصة بالكامل، واستعادة الدولة ملكية المنشآت المخصصة سابقاً، من دون تعويضات، وتأميم منشآت عديدة مستحدثة، إما لكونها ناتجة من سياسة تقاسم المغنم من قبل العائلة

الحاكمة، والمقربين منها، على طريقة شركة سيرياتل، التي يملكها رامي مخلوف، ابن خال الرئيس، أو لأنها فروع صناعية هامة بالنسبة للوجود الوطني، أو تملكها مجموعات برجوازية طفيلية.

ج- إعادة النظر كلياً في واقع القطاع العام، باتجاه الاستثمار الحكومي الواسع فيه، واعتماد رقابة صارمة على تسييره، يشارك فيها عماله وموظفوه، ومحاسبة جدية على أي خلل في آليات العمل والتسيير ضمنه. على أن يتم أيضاً اعتماد الرقابة العمالية في المصانع، والمشاريع الخاصة، بواسطة لجان المصانع والمنشآت، والمشاريع، المنتخبة ديمقراطياً.

د- استعادة السيطرة الحكومية على التجارة الخارجية، وتأميم المصارف.

هـ- مصادرة أموال من يثبت أنهم حصلوا عليها من نهب المال العام، ومحاسبتهم قضائياً.

و- اعتماد ضريبة تصاعدية على الدخل، ولا سيما على الأرباح الرأسمالية، في شتى القطاعات، وعلى عمليات البورصة، وشتى أشكال المضاربات، بما فيها تلك المتعلقة بالعقارات، على اختلافها. فضلاً عن عدم استيفاء ضريبة على الدخل التي لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور.

ز- التأمين الإلزامي للعمل لكل المواطنين البالغين، رجالاً ونساءً.

ح- تأمين الدولة الدعم الكافي للسلع الأساسية للمعيشة.

ط- فرض رقابة النقابات العمالية المستقلة، وجمعيات المستهلكين، على الأسعار.

ي- إعادة النظر في قوانين الإصلاح الزراعي، وتعديلاتها، وبوجه أخص الأخير بينها، الذي تم في العام ٢٠١٠، باتجاه خفض سقف الملكيات الزراعية إلى ما دون تلك التي كانت معتمدة في تعديل العام ١٩٨٠، وذلك بنسبة ٣٠٪، على الأقل.

ك- الوقف التام لبيع أراضي الدولة، والعمل على تحويلها إلى مزارع جماعية نموذجية، تتولى إدارتها جمعيات العاملين فيها، وتشرف على عملية تسويق منتجاتها، كما تتولى هي بالذات تحديد نسب توزيع المداخيل الناتجة من بيع محاصيلها، على أن يكون المستفيدون أطرافاً ثلاثة:

- العاملون في تلك المزارع، الذين يجب أن لا يقل نصيبهم الإجمالي عن ٧٠٪ من دخلها، على أن لا

تتجاوز الفروق بين مداخيل هؤلاء، عمالاً وإداريين، ومهندسين، الواحد إلى ثلاثة، في الحد الأقصى.

- الإنفاق الدائم والمتجدد لتطوير تلك المزارع، وتأمين التقانة الضرورية لتحديثها وتحسين إنتاجيتها،

فضلاً عن تجهيزها بالبنى التحتية المناسبة، ولا سيما على صعيد الري.

- الدولة مالكة الأرض، التي يجب ألا تتجاوز حصتها الـ ١٠٪ من مداخيل تلك المزارع.

على أن تكون بين الأهداف المتوخاة من إنجاح هذه التجربة تشجيع باقي الفلاحين الصغار،

والتوسطين، على الزراعة الجماعية.

ل- تقديم الدولة كل أشكال الدعم للفلاحين الصغار، ومن ضمنها الخدمات الإرشادية، والقروض

بفائدة زهيدة، وشتى التسهيلات على صعيد تصريف الإنتاج، وصولاً إلى شراء الدولة لهذا الأخير

بأسعار تشجيعية، عند الاقتضاء.

م- تشجيع الدولة العملي لإنشاء شتى أنواع التعاونيات الزراعية، وتقديم الدعم لها.

ن- تشجيعها لتأسيس لجان المزارعين الصغار، التي تكون بين مهامها، بالاشتراك مع اللجان العمالية،

ولجان مستخدمي المصارف، مراقبة عمليات النقل والتسليف والتجارة، المتعلقة بالزراعة، وهي

العمليات التي يجب أن تتولى الدولة تقديم أقصى العون، أيضاً، في صددها، لصغار المزارعين.

س- تأمين الدواء بسعر الكلفة، في إطار سياسة حكومية لتصنيعه، وفقاً لأفضل الشروط النوعية،

وضمان الاستشفاء شبه المجاني، في مشافٍ حكومية متطورة، تجهيزاً، واتساعاً، وانتشاراً، كما على صعيد جهازها الطبي.

ع- تأمين رياض الأطفال والمطاعم الشعبية، التي تتوفر فيها الشروط الصحية الكاملة، والمغاسل العمومية، وذلك لتحرير المرأة من عبودية العمل المنزلي، وقدّر الإمكان. على أن يتوافق ذلك بتأمين المساواة الكاملة بينها وبين الرجل، في شتى المجالات، ومن ذلك على صعيد الأجور، في حال التساوي في الكفاءات.

ف- تأمين كل مستلزمات التعليم شبه المجاني لجميع التلامذة، في عمر الدراسة، وذلك وصولاً إلى التعليم الجامعي، والمهني العالي، على أسس ديمقراطية تتيح للتلامذة والطلاب أن يكون لهم رأي وازن، عبر روابطهم واتحاداتهم المنتخبة بحرية، في القرارات المتعلقة بحياتهم الدراسية، وفي التأثير في هذه القرارات.

## رابعاً: المسألتان الوطنية والقومية

إن إحدى نقاط الضعف الجسيمة، إلى الآن، التي تبدو في حالة الثورات العربية، إنما هي هذا الإغفال الواضح للقضيتين الوطنية والقومية. وفي حالة سوريا، يظهر ذلك، بوجه أخص، بسبب ان النظام الذي تتم الثورة عليه، يتمسك بمزاعم كاذبة، بالتأكيد، حول دوره "الممانع"، و"المقاوم"، وما إلى ذلك، وحول أن التحرك الشعبي ضده يندرج في مؤامرة غربية لإسقاط هذا الدور. لذا، فإن وظيفة يسار ثوري، في ظروف كهذه، تتمثل في النضال وسط الجماهير الشعبية الثائرة، فيما هو يحمل برنامجاً واضحاً على المستويين الوطني والقومي.

### ١- على المستوى الوطني

إن مهمة اليسار الثوري في سوريا، على هذا المستوى، تقضي بالضغط والتعبئة لأجل تبني مواقف متقدمة ضد الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ومع دعوة الجيش إلى الانتقال من شوارع المدن والبلدات وأزقتها - حيث يتولى مهام القمع والقتل لشعبه، حمايةً لنظام ظالم ومستبد وشديد الفساد - إلى الجبهة مع العدو الصهيوني المحتل، تمهيداً لاعتماد خطة متكاملة، لإجبار هذا الأخير على الانسحاب من دون قيد أو شرط من الجولان - كما حصل في لبنان في العام ٢٠٠٠ - وذلك بشتى الوسائل الممكنة، ومن ضمنها استيفاء الشروط الضرورية لخوض حرب شعبية، تشارك فيها الشعوب العربية الأخرى بما لديها من إمكانيات. إن مطلب تحرير الجولان هو بند أساسي في برنامج اليسار الثوري السوري، وبالتالي الثورة السورية. وهو مدخل ملكيٍّ لإخراص أبواق النظام، حول المؤامرة على سلطة ممانعة، ولتفكيك ما بقي من دعم شعبي له، ومن تماسك في جهازه الأمني، وجيشه، فيما هما يغوصان في دم كتلة أساسية من الشعب السوري، يُفترض أنها تتوسع باستمرار.

### ٢- على المستوى القومي

من حسن حظ الثورة السورية - على رغم كل ما يتعرض له الشعب من مجازر وأعمال إبادة - أنها تأتي في سياق سيرورة ثورية عربية تغيّر المعادلات، يوماً بعد آخر، مع ما يعنيه ذلك من تغيير متواصل في موازين القوى لغير صالح القوى المعادية، سواء منها العالمية، أو الإقليمية، أو المحلية. على هذا الأساس، تتطرح في أعلى جدول أعمال يسار ثوري، في الساحة السورية، استعادة المهام

البرنامجية التي طالما رفعتها الحركتان الشيوعية والقومية، في المنطقة العربية، والتي تغتني الآن بإضافات جديدة، على ضوء الربيع الثوري العربي. ومن ذلك:

أ- التضامن مع شتى الثورات العربية، ومع تأمين شروط استمرارها وتطورها ونضجها إلى ثورات اجتماعية، وتبادل كل أشكال الدعم الممكنة معها، ولا سيما مع الثورة الأكثر نضجاً، الثورة المصرية.

ب- التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني، ونضاله لاستعادة كامل حقوقه في وطنه، فلسطين، ولا سيما حقه في العودة إلى مدنه وقراه الأصلية، وفي أن يمارس تقرير مصيره؛ وإحباط كل مشاريع التسوية الأميركية-الإسرائيلية، والضغط لإجبار الدول العربية، المقيمة أشكال علاقة متفاوتة مع إسرائيل، على قطع تلك العلاقات، في إطار تعبئة جماهير تلك البلدان لهذه الغاية. وهي جماهير إما منخرطة في سيرورات ثورية، أو هي تنضح، يوماً بعد يوم، للانخراط في سيرورات مشابهة.

ت- استعادة شعار الوحدة العربية، والدعوة مجدداً لوضعه على جدول الأعمال، في شتى أرجاء المنطقة، ولا سيما بما هو يتناغم مع شعار آخر ينبغي رفعه، والتعبئة على أساسه، الا وهو شعار ضرب الهيمنة الإمبريالية على ثروات شعوبنا، وبخاصة تلك المتعلقة بالطاقة، العصب الأساسي، إلى الآن، للاقتصاد العالمي. على أن يترافق شعار الوحدة مع توضيح أنها ينبغي ان تتم بإرادة شعوب المنطقة الذاتية، وعلى أساس علاقات اتحادية فدرالية تحترم خصوصيات أجزائها، مع الاعتراف في آن معاً بحقوق الأقليات القومية غير العربية، وضمان ممارستها لها، وبخاصة الأقلية القومية الكردية، والأمازيغ.

ث- إن جزءاً من القوى المشاركة في الحراك الثوري، في أكثر من بلد عربي، ومن ضمنها سوريا، تحاول تحاشي الدخول في مجابهة مع الإمبريالية العالمية، لا بل ثمة بينها من يراهن على الاستفادة من دعم قد تقدمه هذه للمعركة ضد الدكتاتوريات العربية، ولا سيما تلك القائمة في دمشق. في حين أن هذه الثورات، وبينها الثورة السورية، سوف تنتصر بمقدار ما تضع نفسها، بالضبط، في مواجهة حقيقية وصريحة مع هذه القوى المعادية، وتستنهض كل الطاقات الشعبية لأجل أداء قسطها في هذه المواجهة، نحو المضي بهذه الثورات إلى زج كامل إمكاناتها، في الصراع، وتحقيق أقصى ما يمكن ان تتطلع إليه، على صعيد الحرية، والوحدة، ولكن أيضاً العدالة الاجتماعية، في ارقى تجلياتها، المتمثل ببناء الاشتراكية. ج- وأخيراً وليس آخراً، فإن أي برنامج انتقالي ثوري، في سوريا، لا يمكن أن يغفل مسألة السلطة. لأجل ذلك، فإن أحد البنود الأهم لهذا البرنامج هو إقامة حكومة ثورية تجمع إلى تمثيلها العمال والفلاحين الفقراء، بوجه أخص، تمثيلها لكتلة من القوى الاجتماعية الكادحة الأخرى، من منتجين صغار، وموظفين، وجنود، وعمال ذهنيين، فضلاً عن المهتمشين والعاطلين عن العمل، رجالاً ونساء.

في الحوار الكبير، الذي يتم اليوم، على مدى منطقة شاسعة، تزيد على الثلاثة عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة، وأبعد منها، وتشارك فيه شريحة هائلة من الناس، عبر وسائل الاتصال المعاصرة، ثمة كثيرون متفائلون بانتصار قادم للثورات العربية، والسورية بينها. أما نحن فلسوف نتفائل بمقدار ما ينجح يسارٌ ثوريٌ سوري لا يزال يَجِبُ، الآن، في الوقوف منتصباً على قدميه، في الأشهر القليلة القادمة، وهو سيفعل ذلك بمقدار ما تتحلّق حول البرنامج المفصّل أعلاه شريحةٌ وازنةٌ من المناضلين الشعبيين المنخرطين، حالياً، في سيرورة واعدة، من درعا في أقصى الجنوب الى الحسكة والقامشلي شمالاً، وصولاً إلى البوكمال ودير الزور، في الشمال الشرقي، مروراً، بالتأكيد، بإدلب واللاذقية غرباً، وحمص وحماة وحلب، و... العاصمة دمشق!!!

ت ١/ أكتوبر





# الخط الأمامي

## لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هو بفضل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

العدد الأول - كانون الثاني ٢٠١٢

## الثورة مستمرة الشعب يسقط النظام



يشن النظام الدكتاتوري حربا شاملة ووحشية ضد الشعب المنفض، تشمل معظم المناطق والمدن، وحشد لها جل قواته العسكرية والأمنية ومليشياته الفاتية، وبشكل مسعور وكأنه يخوض آخر معاركه. وبأي هذا الهجوم البربري للطاقم منذ أسبوع بعد أن طرحت الجامعة العربية خطتها المطالبة بتسحي الطاغية وتوقيف سلطاته لثباته في ٢٢ ك ٢٢ تلاها وقف نشاط الرافدين العرب بطلب من الجامعة بتاريخ ٢٧ من هذا الشهر وتحويل طلبها إلى مجلس الأمن لإصدار قرار بتسحي ودعم قرارات الجامعة العربية المعنية. في هذا الجونم الحصار الدولي والأقليمي التزايد على النظام الدكتاتوري واستمرار التوراة بل والتوسعها إلى مدينتي حلب ودمشق، دفعت بالنظام إلى شن حربه الأخيرة ضد جماهير شعبنا وهما بقرته على كسر أركانها وسحق ثورتها. ورغم المئات من الشهداء الذين سقطوا في الأيام الأخيرة، لكن النظام بدأ يتلصق مدى خبيثته وأحاطته في عجزه عن تحقيق أهدافه، فقد استطاعت الجماهير الثائرة الصمود والمواجهة سلميا بقواها الذاتية ويعينها أخرة مع دعم من الجيش الحر والجوند المنشقين من دحر قوات النظام، وفشل، حتى كتابة هذه الأسطر، من تحقيق أي من أهدافه، بل على العكس، فقد تزايد أعداد المنشقين عن جيش النظام الحاكم، كما تزايدت مساحات المناطق المحررة من سيطرته، ودخلت كلاً من دمشق وحلب إلى ساحة الانتفاضة، مما يعلن عن السقوط الحيك والقريب لهذا النظام الأكثر دموية في المنطقة. الثورة مستمرة من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ان القوى المحركة للثورة والتغيير هي، بالنسبة لنا، الجماهير الشعبية الواسعة.

الشعب يسقط النظام  
عاشت الثورة الشعبية السورية

### كلمة العدد

على مشارف عام من الثورة الشعبية السورية، التي جاءت في سياق من سلسلة من الثورات التي تجتاح المنطقة لإسقاط أنظمة مستبدة وفاسدة، تقوم على أسس من نهب الثروات الوطنية لصالح طقم خبيثة وإفقار ونهب وأسعين للكادحين.

مع سياسات قمعية ودموية تجاه الاحتجاجات السلمية للجماهير الشعبية. ورفضت الطبقة الحاكمة من وحشيتها، منذ أيام، حيث يشن نظام عائلة الأسد الدموي الحاكم حملة شرسة تهدف إلى كسر إرادة الجماهير الثائرة من خلال زج قواته العسكرية والأمنية وجحاله الفاضية في دمشق وريفها ودمرها وحماة ورسن وحمص وغيرها من المدن، في حرب يريد بها النظام الساقط أن تكون حاسمة.

وبالرغم من فداحة التضحيات التي تقدمها جماهيرنا في مواجهة الطبقة الدموية، فإن بسالتها في استمرارها في ثورتها وفي تقاضي جنودها المنشقين في الدفاع عنها برسم ملامح السقوط المتسارع لنظام انتهى وقته ويعيش أيامه الأخيرة.

لقد فشل النظام في محاولاته لحرف الثورة عن مساره، فشل عنده الوحشي عن ردع الجماهير من الاستمرار في تطهراتها وإضرابها العام، وفشل النظام البائد في إشعال حرب طائفية حاول إثنا على أبواب مرحلة حاسمة، تنصير فيها إرادة الشعب السوري الثائر وتهدد بناء سوريا الحرة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

هذا العدد الأول من نشرة «الخط الأمامي» صوت تيار اليسار الثوري في سوريا، يأتي كخطوة إضافية في مسار تعزيز انخراطنا والتزامنا بثورة الجماهير السورية وعلى طريق انتصارها وتحقيق اصق التغييرات السياسية والاجتماعية، وهي ملك لكل الثوريين، كما وأمل في أن تساهم في ربط اليساريين الثوريين داخل ساحة النضال والعمل على إعادة أنتاج وبناء وتوحيد يسار ثوري يحتاج له ثورتنا وسوريا الجديدة القادمة بعد السقوط العاجل لنظام آل الأسد الفاسد.

للاتصال

frontline.left@yahoo.com

facebook : <http://www.facebook.com/groups>

تيار اليسار الثوري في سوريا عنوان الانترنت

<http://syria.frontline.left.over-blog.com>